

## قرار :

مادة ١ - اعتباراً من ١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٩ ولمدة سنة يعين السيد المهندس محمد أمين القرمانى وكيل المفتش العام لمشروعات رى الوجه البحرى بدرجة مدير عام وزارة الأشغال للأقليم المصرى بمكافأة توازى الفرق بين معاشه وبين ما يتقاضاه من مرتبات قبل الإحالة إلى المعاش وعلى أن يخصم بهذه المكافأة على الميزانية الإنتاجية لمشروعات وزارة الأشغال .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ جمادى الأولى سنة ١٣٧٩ (١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٩)

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٠٣٦ لسنة ١٩٥٩

بشأن الترخيص في شغل عضوية مجلس إدارة شركة مساهمة بعد بلوغ سن الستين طبقاً لحكم المادة رقم ٣٣ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ الممدلة بالقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٥٨ والقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٥٩

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة بشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسمم والشركات ذات المسؤولية المحدودة والقوانين الممدلة له ؛

## قرار :

مادة ١ - يرخص للسيد / خليل خليل شاهين في شغل عضوية مجلس إدارة شركة الادخار بعد بلوغه سن الستين .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ جمادى الأولى سنة ١٣٧٩ (١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٩)

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٠٣٣ لسنة ١٩٥٩

بتعديل المادة ٢٢ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن صندوق توفير البريد

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن صندوق توفير البريد والقوانين الممدلة له ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢ مايو سنة ١٩٥٦ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٤ المشار إليه ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

## قرار :

مادة ١ - تضاف فقرة جديدة بعد الفقرة الثانية من المادة ٢٢ اللائحة التنفيذية المشار إليها نصها الآتى :

” وفي المكاتب التي إليها مراجعة عليية ورفع الحد الأقصى إلى ٣٠ جنياً في المكاتب الأولى وإلى ٤٠ جنياً في المكاتب الثانية “ .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويعمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ جمادى الأولى سنة ١٣٧٩ (١٥ نوفمبر سنة ١٩٥٩)

جمال عبد الناصر

## قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٠٣٥ لسنة ١٩٥٩

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٣١٠ لسنة ١٩٥١ ؛

وعلى القرار بالقانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٧ الصادر بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٥٧ ؛